

الحكم المستنير والحالة السورية في لبنان

شربل بركات جنوب لبنان

٢٠٠٠/٤/١٤

مع اقتراب موعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان تبدو حكومة بيروت في ورطة تزداد يوما بعد يوم ، فما كان صدر عنها خلال السنوات الماضية من مطالبة بتنفيذ القرار الدولي رقم ٤٢٥ أصبح هو المأزق الذي وقعت فيه، لأن التصعيد الدائم الذي كانت تختبئ خلفه هي والمحتل السوري دوما كان يستند نوعا ما إلى هذا الموضوع، وها هو الإسرائيلي مستعد للتنفيذ فماذا ستقول له ؟

لقد حاولت أدوات سوريا في لبنان أن تطرح في كل مرة معجزة جديدة كمقولة "القرى السبع" أو "آخر شبر من الأرض" أو ربط "المسارين" أو "إعادة الفلسطينيين إلى ديارهم" وإلى آخوه من الطروحات التي تحضّر لما بعد تنفيذ القرار ٤٢٥ ، وهي في كل مرة كانت تستند على أن الاحتلال الذي تخدمه هي باق أبدا وأن إسرائيل تخاف من الجماعة الإرهابية التي تسلّطها عليها سوريا فتفرض خراب لبنان من أجل أن تستعيد هضبة الجولان التي اكتفت بالهرب منها بدل أن تحارب لأجلها إضافة إلى استقرارها الدائم في لبنان وتتعّمها باحتلاله .

ولكن سوريا نفسها، وقد أعطيت من الفرص أكثر مما تستحق لتلتحق بقطار السلام، ها هي قد فوتته هذه المرة أيضا، حتى أن السيد شمعون بيريس اضطر لوصف الرئيس الأسد بأنه "أكثر من حجز بطاقة سفر في قطار وانتظر في المحطة ولكنه لم يجرؤ على الصعود في المرات المتتالية التي وقف فيها القطار في المحطة، وكأنه يخاف ركوب القطار" ما يعني أن القطار، وقد فوتّه هذه المرة أيضا، لا ينتظر الخائفين، وقد لا تعود تجدي البطاقة المحجوزة تلك أكثر من ذلك . فعلى من سنتكل أدوات الحكم في بيروت ؟

إن كلام السيد الحص المتكرر في اليومين الأخيرين حول مسألة الحدود، والذي كنا قد نبهنا عنه في مقالة سابقة، يفرض أن الحكومة قد أدركت معنى أن ندعي المطالبة بتغيير أوضاع ونحن لا نملك القدرة حتى أن نستبقي ما بيدنا . فكفانا تهجما على الآخرين، وكفانا متاجرة بدماء أبنائنا، وكفانا تبجحا بانتصارات لم تكن إلا لإعطاء سوريا رصيда للدخول إلى السلام بشكل يؤمن استمرارية الحكم فيها. لكن هذا الحكم اعتقد، على ما يبدو، بأن لا بديل له وقد غاب عنه، مع كل ما قيل وكتب عن نباهته، بأن الفرص المعطاة لا تعود بالضرورة، وها هي بشائر التغيير في سياسات الدول قد بدأت تظهر، وقد يتحفنا المستقبل القريب، بعد أن طوي ملف التنازل في الجولان، بمساندة اللبنانيين المحقة بالمطالبة بخروج السوريين من كامل التراب اللبناني تنفيذًا للقرار ٥٢٠ .

ونحن نطلب اليوم من الحكومة الكريمة التي عرف رئيسها أن يتلمّس مجريات الأحداث فكرر عدم المطالبة بأي تغيير في رسم الحدود، أن تسارع إلى دعوة الأمم المتحدة إلى تنفيذ القرارين الدوليين ٤٢٥ و ٤٢٦ مع كل متطلباتهما بما فيها تحمّل مسؤولية استتباب الأمن على الحدود ومنع التعديات على المواطنين لبنانيين وإسرائيليين (عبر الحدود) ودعوة اللبنانيين في المنطقة الحدودية إلى المساعدة على ضبط الأمور بقدر الإمكان وتقدير دور جيش لبنان الجنوبي المستقبلي بذلك . ومن جهة أخرى البدء في مفاوضات سريعة لخروج الجيش السوري بدون مشاكل من لبنان قبل أن تنطلق الشرارة التي لن تقوى لا الحكومة ولا السوريين على استيعابها ويكون لها من العواقب ما لا تحمد . وكفانا بهلوانيات وعنتريات فقد يجيء اليوم الذي تظهر فيه هشاشة الحالة السورية في لبنان ولا تعود تجدي التطلعات الراضية بالإبقاء على حكم مستقر نوعا ما في سوريا، مع أننا لا نعتقد بأن علينا التدخل بشؤون جيراننا الداخلية .

انتهى المقال